109 سلسلة محاضرات الإمارات

حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

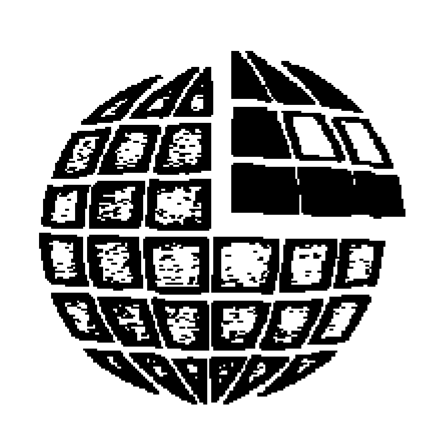
من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

– 109 –

حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

أُلقيت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 23 شباط/ فبراير 2004

الطبعة الأولى 2007

ISSN 1682-122X
ISBN 9948-00-896-0

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات – مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

مقدّمة

كلما جرى الحديث عن السياسة الخارجية، قيل إنه لا يمكن أن يكون لأمة من الأمم أصدقاء، بل مصالح فقط. ومع ذلك، مازال لزاماً على تلك الأمة أن تتعايش مع غيرها من الأمم وتتعامل معها تجارياً. وعليها أيضاً أن تكافح مع الأمم الأخرى لتحقيق عالم مسالم ومنظم تستطيع كل الدول فيه السعي معاً لتوفير عالم أفضل لشعوبها. وهكذا، لا تستدعي الضرورة مجرد التوصل إلى استراتيجية فعالة تدعم الأهداف الوطنية للسياسة الخارجية فحسب، بل وأن يكون هناك فهم واضح أيضاً للتداعيات العالمية الأوسع التي تنشأ من اتباع تلك الاستراتيجية.

وينطبق هذا الكلام على قوة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية كانطباقه على غيرها من الأمم الأصغر منها، لأنه لا يمكن لأمة أن تسعى طويلاً وراء مصلحتها الوطنية الذاتية الخاصة على حساب غيرها. ولو فعلت ذلك لتكوّن مستوى من المعارضة والمقاومة الدولية يجعل الاستراتيجية الأصلية عكسية المردود.

استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية

شهد عام 1989 نهاية ما يسمى "الحرب الطويلة" بين الشيوعية والغرب، التي بدأت في روسيا عام 1917. ومع ذلك، لم يكن ممكناً تحقيق آمال الغرب في سلام عالمي دائم بسبب تكثيف نوع جديد من الحرب؛ الحرب ضد إرهابيين عالميين يمثلون خليطاً متنوعاً من العقائد والمعتقدات.

وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مازالت قائمة على الرغبة في ضمان تحقيق الحرية والعدالة والديمقراطية لكل الناس، وهي رؤية تشاطرها بها معظم شعوب الغرب، فقد أعلن الرئيس بوش، عقب الهجمات على أهداف أمريكية في 11 سبتمبر 2001، أن القضاء على الإرهاب الدولي أصبح أولوية أمريكية مقدمة على ما سواها. لكن التصميم على استخدام القوة العسكرية للدفاع عن هذه القيم وتوجيه ضربات استباقية تفادياً لهجوم محتمل على الولايات المتحدة الأمريكية قد غيّر على نحو حتمي علاقاتها بغيرها من الشعوب.

حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب

نجد الدليل على أن الحرب ضد الإرهاب قد أضحت بعداً جديداً في السياسة الخارجية الأمريكية في كلمات الرئيس بوش حين خاطب الطلاب العسكريين في ويست بوينت West Point قائلاً: «يستحيل الاحتواء حين يكون بمقدور الطغاة المختلين الذين يملكون أسلحة دمار شامل إطلاق تلك الأسلحة على صواريخ، أو تزويدها سراً لحلفائهم الإرهابيين... يجب أن ننقل المعركة إلى العدو».[1]

هذا العنصر من العمل الهجومي هو الذي أدخل الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة مباشرة مع منظمة الأمم المتحدة، وهي منظمة صمّم ميثاقها بجلاء للمحافظة على السلام والأمن الدوليين بالوسائل السلمية، لا الحرب.

وعلى الرغم من ذلك، نجد كما رأينا في السنتين والنصف الماضيتين أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة الآن لاستخدام كل الوسائل التي

ترى أنها ضرورية، بما في ذلك الضغط الدبلوماسي، والعقوبات الاقتصادية، والعمل العسكري، سعياً لتحقيق مصالحها الوطنية. وقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية في كوسوفو والعراق أيضاً، إلى جانب دول أخرى بما فيها المملكة المتحدة، أنها مستعدة للتصرف بمفردها دون تفويض من الأمم المتحدة. وهذا يحدث في وقت تظل للولايات المتحدة الأمريكية الغلبة فيه عسكرياً.

السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط

لقد غيّرت الاستراتيجية الأمنية القومية الأمريكية الجديدة آليات الشؤون الدولية تغييراً جذرياً. وأصبح حلفاء الأمس أعداء اليوم، وتحول الخصوم القدامى إلى أصدقاء جدد.

وكان الشرق الأوسط خير شاهد على اتباع الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها الجديدة. فقد دعا الرئيس بوش إلى استراتيجية متقدمة لتحقيق الحرية في المنطقة لأنه، حسبما يقول: «سيغدو الشرق الأوسط إما مكاناً للتقدم والسلام، أو مصدراً للعنف والإرهاب يزهق المزيد من الأرواح في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الحرة».[2]

تتمثل الأهداف الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط في تحقيق استقرار إقليمي وبسط نفوذها إلى نفط الخليج العربي الذي لا ينقطع. وينبغي تحقيق هذه الأهداف، وفقاً لإدارة بوش، بخلق ديمقراطيات تحررية في المنطقة، وبتطوير روابط اقتصادية إقليمية قوية، على أن تكون مدعومة أيضاً بوجود عسكري أمريكي دائم في الخليج.

ويظل دعم إسرائيل عنصراً تاريخياً مهماً في السياسة الخارجية الأمريكية يرجع إلى عام 1947. لكن بدلاً من سعي الرئيس بوش إلى حل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي كأولوية أولى، وهو أمر يظل السبب الجذري لسخط الملايين من المسلمين في العالم اليوم، أعلن أن العراق هو الجبهة المركزية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب العالمي.

وهكذا، يصبح السعي لتحقيق أولوية أقل أهمية، كالتخلص من صدام حسين، خالياً استراتيجياً من أي مغزى، إذ أدى ذلك السعي إلى تصعيب – إن لم يكن استحالة– إحراز تقدم في نيل هدف الأولوية الأولى، وهي كسب الحرب ضد الإرهاب. ولا سبيل إلى تحقيق النصر في الحرب ضد الإرهاب ما لم يتم حشد الشعوب الإسلامية في العالم كافة لدعم الغرب.

لو تم التوصل أولاً إلى نهاية عادلة للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، ومن ثم غزت الولايات المتحدة الأمريكية العراق، لكان النقد الموجه لسياسة الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط قليلاً اليوم، أو معدوماً. وبرأيي أن الاحتواء الفاعل لصدام حسين، المنفّذ عبر البرنامج المعزز للأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة، لم يمثل دلالة على ضعف دولي أو تهدئة، ولكنه عكس حساً استراتيجياً سليماً.

لكن الإدارة الأمريكية، بترتيبها الخاطئ لأولوياتها، أكدت أسوأ شكوك 1.4 مليار مسلم في أنحاء العالم. ولأنها خلصت إسرائيل أولاً من عدوها الرئيسي، اقتنع هؤلاء المسلمون بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتّبع جدول أعمال وضعه آرييل شارون.

ويعتقد الكثيرون أيضاً أن للولايات المتحدة الأمريكية مخططات إمبريالية حيال النفط العراقي. وقد تكون هذه دعاية سياسية، لكن أهم شيء في أي حرب ضد الإرهاب هو التصورات، وليس الوقائع. وحقاً، سينقضي وقت طويل الآن قبل أن تمنح الشعوب الإسلامية في العالم الغربَ الدعم الذي يحتاجه في الحرب ضد الإرهاب العالمي.

دروس من أيرلندا الشمالية

كسب البريطانيون الحرب ضد الإرهاب في أيرلندا الشمالية لأنهم لم يستخدموا القوة العسكرية كأداة رئيسية في الحرب. فمعالجة المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية شكل الجزء المحوري من حملة منسقة مضادة للإرهاب، وبقي استخدام القوة العسكرية في حدوده الدنيا.

كلما استُخدمت قوة عسكرية غير متناسبة، كما حدث عام 1971 حين جرت المحاولة للقضاء على الجيش الجمهوري الأيرلندي عبر الاعتقالات الجماعية، كان دعم البريطانيين يتلاشى، وسارعت حشود من الشباب الأيرلنديين إلى الانضمام لصفوف الجيش الجمهوري الأيرلندي. وحدث الشيء نفسه عام 1972 حين أطلق الجيش البريطاني النار على 14 مدنياً في لندن ديري، ومازال التحقيق في هذه الحادثة جارياً بعد مضي ثلاثين عاماً.

ونتيجة لهذه الأحداث، تبنت الحكومة البريطانية سياسة جديدة اعتمدت على كسب الدعم الشعبي بالحصول على معلومات استخبارية، وبعدم استخدام القوة العسكرية إلا عند الضرورة. وتم خفض ظهور الجيش، لدرجة أنه لم يكن بوسعه حتى تسيير دوريات على الطرق قبل

الحصول على موافقة الشرطة أولاً. ومن ثم أصبحت الشرطة مسؤولة بشكل رئيسي في عام 1976 عن إعادة ترسيخ دعائم القانون والنظام في أيرلندا الشمالية.

وكانت النتيجة أن خسر الإرهابيون مساندة غالبية الشعب، واخترقت وكالات الاستخبارات عمقهم. وفي النهاية، لم يتبق أمام الجيش الجمهوري الأيرلندي خيارات عسكرية مفتوحة، فقرر التخلي عن الكفاح المسلح لصالح العمل السياسي.

العبر المستخلصة من أيرلندا الشمالية واضحة، وهي أنه لا يمكن للقوة العسكرية وحدها دحر الإرهاب، ويجب ألا تستخدم القوة العسكرية إلا في المستوى الأدنى الذي يوفر مستويات كافية من الأمن للمحافظة على القانون والنظام، وإعادة إعمار البنية التحتية المدنية.

إن كسب الود والثقة، والعمل الاستخباراتي، كفيلان بالحصول على الوسيلة الرئيسية اللازمة لتقدم أي حملة مضادة للإرهاب.

التدخل العسكري والإرهاب العالمي

بتجاهل الرئيس بوش ورئيس الوزراء طوني بلير للعبر المستخلصة من أيرلندا الشمالية، يكونان قد اعتمدا اعتماداً استراتيجياً شديداً على التدخل العسكري كأداة رئيسية في حربهما ضد الإرهاب العالمي. فهما يريان صلة بين الدول المارقة وأسلحة الدمار الشامل، وبين "المتعصبين الدينيين" المستعدين لشن حرب لا حدود لها. ويعتقدان أنه من الخطر الشديد إتاحة أدنى فرصة لما

يسمى بالدول المارقة كي تصبح قادرة على تهديدهما بشكل مباشر، أو بتزويد الإرهابيين بأسلحة دمار شامل.

بيد أن الأساس التاريخي لذلك الاعتقاد ضعيف، ولاسيما حين يتعلق الأمر بالعراق. ولا رابط منطقياً بين أشكال التهديد الثلاثة، إذ يمكن للمتطرفين الحصول على أسلحة بيولوجية أو نووية أو كيماوية، دون دعم من أي دولة. وبالفعل، يبدو أن الهجمات الإرهابية العديدة التي وقعت منذ 11 سبتمبر حدثت كلها دون دعم من أي دولة.

الناتو ودول البلقان

انبثقت الفرضية المعطوبة المتعلقة بفاعلية استخدام القوة العسكرية في محاربة الإرهاب أصلاً من الفشل الذريع للساسة الغربيين في استيعاب الدروس الحقيقية من حروب البلقان التي دارت رحاها بين عامي 1992 و1999. فقد آمن هؤلاء إيماناً جازماً، لكنه مغلوط، بأن السلام استتبّ من جديد في البوسنة نتيجة لتعرّض الصرب للقصف عام 1995. كما أنهم يؤكدون أن ذلك القصف الذي نفذته منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) هو الذي أنهى معاناة شعب كوسوفو عام 1999.

لا شيء يجافي الحقيقة أكثر من ذلك القول. فقرار الصرب التوقيع على معاهدة دايتون Dayton للسلام لم يتحقق نتيجة لقصف الناتو لهم، بل لأن التوازن العسكري في الميدان تحوّل في غير صالح الصرب البوسنيين الذين بدؤوا في شهر أيلول/ سبتمبر 1995 يفقدون أراضي في المناطق الغربية من البوسنة لصالح الجيش الاتحادي المتشكل حديثاً من المسلمين والكروات.

وفي الواقع، رفض حلف الناتو نشر أي قوات ميدانية في البوسنة إلا بعد أن وضعت الحرب أوزارها؛ لأن التوجيهات الاستراتيجية الجديدة للناتو، التي صيغت عام 1991، لم ترم إلى توريط الناتو في مهمات لحفظ السلام. وحتى عندما دعا الرئيس عزت بيجوفيتش، بعد عام من ذلك التاريخ، الناتو لتولي مهمة حفظ سلام وقائية في البوسنة، كان الناتو لا يزال رافضاً المشاركة، مما مهّد الطريق لاندلاع حرب أهلية.

ونتيجة لقرار الناتو عدم التورط ميدانياً في البوسنة، تُرك أمر إعاشة الناس والمحافظة على دولة البوسنة، بعد ثلاث سنوات ونصف السنة من الحرب الأهلية الدامية، لجنود حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، من خلال الأعمال الإنسانية والوجود الميداني. وحين شن الناتو في نهاية الأمر هجمات جوية ضد صرب البوسنة في أيلول/ سبتمبر 1995، لم يكن لهذه الهجمات من الناحية العسكرية إلا تأثير تكتيكي قليل؛ لأن معظمها شن على أهداف كان الصرب قد أخلوها سلفاً.

ومع ذلك، مازال الناتو يصر حتى اليوم على الادعاء بأن استخدام القوة العسكرية قد أنهى حرب البوسنة. ويقول طوني بلير، رئيس الوزراء البريطاني: «الناتو هو الذي جعل القوة الجدية تؤتي أكلها، ووفر القوة التي كانت الحاجة إليها ماسّة لإنهاء الحرب».[3] وعلى الرغم من أن في هذا الزعم تشويهاً خطيراً للحقائق، فإنه شكّل مع ذلك القاعدة لسياسة الأمن الدولية الغربية اللاحقة، وأدى مباشرة إلى التصميم على استخدام القوة الجوية عام 1999 لمنع الصرب من مواصلة قمعهم لألبان كوسوفو. وهذا ما عبر عنه طوني بلير من جديد بقوله: «لن نكرر في كوسوفو تلك الأخطاء الأولى التي ارتكبناها في البوسنة».[4]

على أي حال، اتضح فشل استخدام الناتو للقوة العسكرية في كوسـوفو من جديد في تحقيق أي من أهدافه الإنـسانية أو العـسكرية أو الـسياسية. وفي 24 آذار/ مارس 1999، صرح خافيير سولانا، الذي كان الأمين العام لمنظمـة حلف الناتو، أن الهدف من حرب الناتو ضد ميلوسيفيتش كان وقف عمليـة التطهير العرقي ووضع حد للمزيد مـن المعانـاة. وقـد فـشلت هـذه الحـرب برمتها؛ لأن 10 آلاف شخص لقوا مصرعهم، وشُرّد مليـون مـن منـازلهم في الأحد عشر أسبوعاً التي تلت.

وصرح الجنرال ويزلي كلارك Wesley Clark في الوقت نفسه أن القـوة الجوية استطاعت بما فيه الكفاية تعطيل الآلة العسكرية الصربية، والحط منها وإرباكها وتدميرها، لمنعها من القيام بالمزيد من عمليات التطهير العرقـي. إلا أنه على الرغم من كونها أشد حملات القصف الجوي كثافة في تـاريخ الحـرب حتى الآن، لم تحقق تلك القوة غايتها. فقد تـم تـدمير نحـو 12 عربـة صربيـة مدرعة، وحين انسحب الجيش الصربي من كوسوفو، كما يقول الجنرال مايك جاكسون، قائد القوات العاملـة في كوسـوفو، فإنـه انـسحب «كجـيش غـير مهـزوم».[5] وكـذلك كـان الجـيش يـستخدم تقنيـة الخمـسينيات مـن القـرن العشرين، وبعد أن أنهكته سلفاً عشر سنوات من الحرب.

كما فشل الناتو أيضاً في تحقيق أي أهداف سياسية إضافية خلافـاً لتلـك التـي وافـق عليهـا ميلوسـيفيتش في رامبوييـه Rambouillet. وعـلى وجـه التحديد، لم يحصل الناتو قط على حرية الحركة التي سعى لها عبر يوغـسلافيا. والادعاء غير المقنع الذي مازال النـاتو يـردده اليـوم بأنـه كـسب الحـرب في كوسوفو لأنه تخلص من ميلوسـيفيتش، يعـدّ إقـراراً ضـمنياً بـضعف حجـة

الحلف. وفي الواقع، ظل ميلوسيفيتش في السلطة لفترة 18 شهراً أخرى نتيجة للقصف الذي قام بـه النـاتو، والـذي لم يـدمر الجـسور فـوق نهـر الـدانوب فحسب، بل وأدى إلى انهيـار المعارضـة الـسياسية الـصربية. فـشعب صربيـا بالطبع هو من صوّت أخيراً لإبعاد ميلوسيفيتش عن السلطة.

على الرغم من أشكال الفشل الواضـحة في اسـتراتيجيات النـاتو، فـإن ادعاءه النصر قد عزز الاعتقاد الخاطئ لدى الساسة الغربيين بأنه من الممكـن حل الأزمات الإنسانية والـسياسية، وحتـى تلـك المتعلقـة بـالأمن الـدولي، بشكل رئيسي عبر الوسائل العسكرية. ووفقاً لذلك، تم الآن وضع مبدأ يقوم على العمل العسكري الهجومي موضع التنفيذ في كل من أفغانستان والعراق.

ومع ذلك، أظهر التاريخ مراراً أنه نادراً ما يكتب البقاء لعمل عـسكري لا يدعمـه إطـار عمـلي سـياسي قابـل للتطبيـق، أو لا تـسانده بـرامج تنميـة اقتصادية واجتماعية كافية. وبعد عقد مـن الحـروب في البلقـان، مـازال عـلى الناتو الاحتفـاظ بوجـود عـسكري ميـداني يحـول دون العـودة إلى الحـرب. وأصبحت البوسنة وكوسوفو محميتين عملياً من قبل الناتو.

الحالة العراقية

كان رد فعل دول الخلـيج العـربي عـلى تطبيـق الاسـتراتيجية الهجوميـة الجديدة هذه للتدخل العسكري في الشرق الأوسط مختلطاً نوعـاً مـا. فـدولتا قطر والكويت رحبتا صراحةً بوجود قوات أجنبيـة عـلى أراضـيهما، اعتقـاداً منهما أنه لا يمكن لأي منهما، ولا لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة الأخرى، توفير الدفاع العسكري الضروري ضد التهديـدات المحتملـة دون مساعدة.

ولا ترى هذه الدول فرقاً بين تمركز القوات الأمريكية في أوربا، التي تستمر دولها في توفير الدعامة المركزية في الدفاع الأوربي عبر الناتو، وبين الترتيبات الثنائية التي تتوصل إليها بنفسها مع الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الدول تود رؤية حل عادل للصراع العربي-الإسرائيلي، لكنها قانعة بوضع هذا الموضوع على الرف.

أما المعسكر الآخر فيعتقد أن الوجود الطويل الأجل للقوات الأجنبية في الخليج العربي قد يزعزع استقرار المنطقة، لأنه سيؤدي في النهاية إلى مواجهة مدمرة مع إيران التي يتعامل معها مجلس التعاون لدول الخليج العربية الآن على المستويين الاقتصادي والدبلوماسي. ويمثل هذا المعسكر المجموعة الكبيرة من أولئك الناس الذين يعتقدون جازمين أن وجود الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط سيصبّ في مصلحة الجماعات الإسلامية المتطرفة، كتنظيم القاعدة مثلاً.

إن انهيار العراق في أيام معدودات، وشجب المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية للكثير من الحكام العرب على أنهم طغاة غير ديمقراطيين، ينظر إليهما على أنهما إهانة متعمدة وتهديد ينال الدول العربية كافة. فالرؤيا التي تتشاطرها غالبية الدول العربية في هذه المجموعة تتجسد في شرق أوسط خال من أي تدخل عسكري أو اقتصادي أجنبي. ولتحقيق ذلك، تقر هذه الدول بأن عليها التخفيف من اعتمادها على النفط، وبناء علاقات سياسية واقتصادية أكثر تماسكاً فيما بينها، وأخيراً تطوير بنيات وقدرات عسكرية أكثر فاعلية تمكنها من الدفاع عن نفسها بنفسها.

وللولايات المتحدة الأمريكية ترتيبات لمعاهدات إقليمية قائمة في بقاع شتى من المعمورة، لكن ليس في الشرق الأوسط الذي قللت فيه بدرجة خطيرة من أهمية الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي الموجود في أذهان الذين يعيشون فيه. ولعل أشد ما يمنع حدوث أي تقارب في العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى في المنطقة هو التزام الولايات المتحدة بإسرائيل، كحامٍ إمبريالي لها، واللامبالاة الواضحة من الأمريكيين تجاه الأساليب القاسية التي تستخدمها إسرائيل في التعامل مع أعدائها.

وحري بنا القول إن الشك حيال الهدف الحقيقي للوجود العسكري في الشرق الأوسط لا يؤدي إلى وضع الولايات المتحدة الأمريكية في حالة خلاف مع دول الشرق الأوسط وحدها فحسب، بل ومع عدد كبير من بقية دول العالم أيضاً.

السياسة الأمريكية في العراق

للسياسة الأمريكية في العراق ثلاثة أهداف حددها الرئيس جورج بوش في أحد خطاباته مؤخراً، وهي: القضاء على الإرهابيين، وحشد دعم الدول الأخرى من أجل عراق حرّ، ومساعدة العراقيين في تولي مسؤوليتهم عن الدفاع والمستقبل بأنفسهم.[6]

ومهما كانت هذه الأهداف جديرة بالثناء، من المؤسف أن تكون استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هذه الأهداف قائمة منذ البداية على فهم خاطئ لما قد يتمخض عنه غزو العراق:

- اعتقد الأمريكيون أن الشعب العراقي الذي رحب بتحريرهم من طغيان صدام حسين سيدعم الوجود الأمريكي المستمر في بلادهم.
- واعتقدوا أن الإدارة العراقية، بما فيها الجيش والشرطة، ستبقى موجودة، وأنه بالإمكان إعادة بنائها سريعاً.
- واعتقدوا أخيراً أنه بوسعهم التوصل إلى اتفاقيات لتقاسم السلطة بين الجماعات السياسية المهيمنة في العراق: الأكراد، والسنة، والشيعة.

لم يكن أي من تلك الاعتقادات صحيحاً. ومن الواضح أن الأمريكيين اعتمدوا للتوصل إلى هذه الافتراضات كثيراً على رسائل الدعاية السياسية الواردة من الجالية العراقية في الخارج، التي كان من الطبيعي أن تتطلع إلى تشجيع الأمريكيين على إطاحة صدام حسين كي تتمكن من العودة إلى بلادها، والكثير من أفرادها إلى مواقع السلطة.

عراق ما بعد الصراع

نتيجة لتلك الافتراضات المغلوطة، لم يتم تطوير استراتيجية فاعلة لمرحلة ما بعد الصراع يمكنها التغلب على الصعوبات التي نشأت على أرض الواقع في العراق، كما لم يتم الإسراع بتوفير اعتمادات مالية كافية لإدارة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. وحقاً، فإن الجنرال جاي جارنر Jay Garner، الذي عيّن قبلاً ليكون الحاكم الإداري في العراق، كان بعد أسبوعين من بدء الغزو لايزال من غير تعليمات ولا أمانة سرّ، وتقريباً بلا مخصصات مالية.

أدى انهيار القانون والنظام في العراق، والفشل في المحافظة على البنية التحتية المدنية، أو إعادتها سريعاً في البلاد عقب غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية، إلى انعدام فوري للثقة بسلطة التحالف المؤقتة مازال مستمراً حتى يومنا هذا.

ومع ذلك، استطاع مجلس الحكم العراقي الآن الاتفاق على قانون أساسي يحدد شكل الدستور العراقي المستقبلي. وسيظل هذا الدستور المؤقت نافذاً على الأقل إلى أن تقوم سلطة التحالف المؤقتة بتسليم السيادة إلى حكومة انتقالية عراقية في 30 حزيران/ يونيو 2004.* وينص القانون الأساسي على التوصل إلى عراق متكامل في شكل من أشكال الدستور الاتحادي، ويقر أيضاً بأن الإسلام هو "مصدر التشريع" والحامي للأقليات والمرأة.

وهو في ذلك دستور طموح يستشرف المستقبل. ولأنه يعدّ الجميع سواسية، سيخدم الشعب العراقي جيداً. ونظراً لأن العملية السياسية التي وضعها الحاكم الأمريكي في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 مدعومةً ببرنامج استثماري دولي تصل قيمته إلى 200 مليار دولار، فإن ثمة أسساً طيبة للأمل في أن هذا المبلغ الضخم يمكّن العراق من النجاح في إعادة بناء اقتصاده.

جلّ النجاح يعتمد الآن على مستوى الدعم الشعبي الذي ستلقاه السلطة الانتقالية داخل العراق، وعلى نوع الدولة الذي تم توصيفه في القانون الأساسي الذي سانده -لحسن الحظ- آية الله العظمى علي السيستاني.

---

* تم ذلك الأمر، وسلمت الإدارة إلى سلطة عراقية.

وقد أظهر استطلاع لرأي العراقيين أجري مؤخراً أن الأغلبية تريد أن تنشأ دولة ديمقراطية موحدة بعد رحيل الأمريكيين، وهو الأمر الذي اتفق الجميع على ضرورة حدوثه حالما يسمح الوضع الأمني بذلك.

أما على المستوى الإقليمي، فترغب كل الدول العربية المجاورة وإيران في رؤية دولة موحدة ومستقرة تنشأ في العراق، يستطيعون أن يطوروا معها روابط اقتصادية قوية. لذلك يمارَس بعض الضغط، داخل العراق وخارجها على السواء، كيلا ينزلق العراق إلى حرب أهلية.

لكن تاريخ العراق ليس واعداً بهذا الصدد. فالسياسة في تلك الدولة اتسمت في معظم القرن الماضي بالعنف، والحكم العسكري الوحشي، والحرب الأهلية. ومع ذلك، يبقى علينا أن نرى ما إذا كان بالإمكان فرض الديمقراطية على العراق بتهديد السلاح.

قد يقول قائل أكثر تشاؤماً إن الديمقراطية في العراق ستظل إلى الأبد -كما كانت دائماً- لغزاً محيراً. وبما أن الأمريكيين تبنوا منذ البداية نهجاً طائفياً في العراق، فإنهم خلقوا بذلك الوضع نفسه الذي كانوا يأملون تجنبه؛ أي التصارع على السلطة فيما بين الأكراد والسنة والشيعة.

وعلى المستوى السياسي، يتضح لنا أن الأمريكيين لم يشركوا بالشكل المناسب الطبقات المهنية الكبيرة الموجودة في العراق، التي يتزايد إحساسها بالعزلة الآن. وفشل الأمريكيون أيضاً في كسب كمّ كبير من الدعم الشعبي للدستور الجديد من عامة الشعب العراقي. هذا الدستور الذي ترسخ في أذهان الناس على أنه منتج لجماعة نخبوية صغيرة تتكون بشكل رئيسي من العراقيين العاملين في الخارج، الذين يشكلون مجلس الحكم.

ونتيجة لذلك، ثمة فجوة بارزة بين إنجازات الجيش الأمريكي الذي كسب سريعاً الحرب الفعلية، والبرنامج السياسي والمدني الذي كان ينبغي أن يعقب تلك الإنجازات فوراً. وبعد مضي سنة على احتلال العراق، نجد أن نتاج المرافق العامة لم يعد إلا لمستويات ما قبل الحرب. وعلى الرغم من أن إنتاج النفط يحقق الآن مستويات ما قبل الحرب، مازالت هناك صعوبات جمّة في تكرير النفط ونقله.

وعلى نحو لا يمكن تجنبه، يقوم الرجال المجبولون على العنف، الذين يرغبون في جعل العراق دولة غير خاضعة للسيطرة، بملء الفراغ الذي خلفته أوجه القصور تلك في استراتيجية إعادة الإعمار لما بعد الحرب. وقد بلغت هذه الأحداث المأساوية ذروتها بعمليات القتل الشنيعة التي جرت في ذكرى عاشوراء. ونخلص بحسب هذا السيناريو المتشائم إلى أن العملية الدستورية التي وصفها القانون الأساسي ستفشل في المحصلة. وستستبدل سلطة التحالف المؤقتة بعراقيين مازالوا مجهولين في خضم ثورة العنف.

التنسيق

خلافاً للعرف الدولي المعتاد، عهد الأمريكيون المسؤولية التامة عن إعادة إعمار عراق ما بعد الحرب إلى الجيش، متجاهلين بذلك رأي جون آدمز John Adams، الرئيس الثاني لبلادهم وأحد الآباء المؤسسين لها، الذي كتب قائلاً: «لا يمكن للجندي أن يكون شرطياً جيداً». ووفقاً لمبادئ الأمم المتحدة والعقيدة البريطانية، فيما يتعلق بحالات ما بعد الصراع أو غيرها من العمليات، ماخلا الحروب، فإن دور الجيش يقتصر على دعم السلطة المدنية.

وهذه مسألة رئيسية لأن السلطة المدنية هي وحدها القادرة على ممارسة السيطرة المناسبة في عملية التنسيق بين كل العناصر المعقدة اللازمة لبناء الأمة، بما في ذلك الحكم الرشيد، والاستخبارات، والدفاع، والتنمية الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية. ومن الواضح أنه لا يمكن العمل في أي من هذه الميادين دون أن يترك أثره التالي في ميدان آخر. ويجيد المدنيون بناء الأمة، شريطة أن تتاح لهم طبعاً مستويات كافية من الأمن الذي يسمح لهم بالعمل. أما الجيوش فتجيد خوض الحروب، لكنها غير ملائمة لتعقيدات بناء الأمة.

وفي العراق، ألحق تدخّل الآلة العسكرية، المتمثلة بسلطة التحالف المؤقتة، في كل مجالات الحكومة الضرر الأكيد بعملية إعادة الإعمار المدني. وحقاً، بدا في بعض الأحيان أن الكمّ الهائل من الموارد الذي أنفقه الجيش في إدارة سلطة التحالف المؤقتة، وهي إدارة معقدة متعددة الوكالات، كان معرضاً لخطر أن يتجاوز إجماليّه الموارد المكرسة لعملية إعادة الإعمار نفسها.

استخدام القوة

في أثناء كل العمليات، عدا الحروب، يجب أن تكون هناك قيود صارمة تحدّ من استخدام القوة، إذا كانت هناك رغبة في المحافظة على ثقة الشعب ودعمه. وفي أي عملية عسكرية غير الحرب العامة، لا يمكن استخدام القوة إلا في أدنى المستويات اللازمة لتحقيق هدف معين، مع وجوب أن يكون مستوى القوة المستخدمة متناسباً وحجم التهديد. ويجب أن يتم إعطاء التحذير الكافي قبل استخدام القوة، وأن تستخدم دون تحيّز.

استخدمت الأمم المتحدة قدراً كبيراً من القوة في البوسنة للمساعدة في إيصال المساعدات الإنسانية، ولكنها لم تستخدم القوة العسكرية إلا في حدود مهمة حفظ السلام، ولم تكن مفوّضة بأكثر من ذلك. وهكذا تمكنت البعثة من الاستمرار بإيصال المساعدات، على الرغم من أن قوات الأمم المتحدة كانت بشكل عام أضعف عسكرياً من قوات صرب البوسنة.

إضافة إلى ما سبق، وكما هي الحال في المجتمع المدني، فإنه كلما استخدم جندي ما القوة خضعت أفعاله للتمحيص في محكمة قانونية. وفي أيرلندا الشمالية، كانت الشرطة تفتح على الفور تحقيقاً في أي حادث تم استخدام القوة العسكرية فيه. وإذا لم يتطابق الدليل الشرعي مع رواية الجندي، أو حام شك في أن القوة التي استخدمت لم تكن ضرورية أو متناسبة، فسيتم اعتقال الجندي وتقديمه للمحاكمة. ولم يكن أي شخص بمنأى عن محاسبة القانون، وما كان الجيش البريطاني يحاول فعله في المقام الأول هو التمسك بسلطة القانون.

يظهر أن استخدام سلطة التحالف المؤقتة للقوة في العراق لم تحكمه مثل تلك القاعدة القانونية. فعقب انتهاء الحرب عام 2003 مباشرة، أطلق الجنود الأمريكيون النار في الفلوجة على حشد من 200 عراقي عزّل كانوا يقذفونهم بالأحذية، فقتل 30 عراقياً وجرح 80 آخرون؛ أي بإجمالي يزيد على نصف هؤلاء المدنيين العزّل. لكن يبدو أنه ما من تحقيق مستقل أجري في هذه الواقعة، كما لم تجر أي تحقيقات مماثلة في الكثير من حالات إطلاق القوات الأمريكية النار في العراق.

وإذا ما راودت العـراقيين فكـرة أن القـوات الأمريكيـة تعمـل خـارج حدود القانون، فسيلحق ذلك الاعتقاد أشد الضرر بمصداقية المهمـة ككـل، ويزيد من نفور الشعب العراقـي. ويـصب مثـل هـذا التـصرف في مـصلحة الإرهابيين الذين يرغبون في تصوير قوات سلطة التحالف المؤقتـة في العـراق كقوات احتلال متوحشة.

ومع ذلك، من الحيوي في كل حروب الثورة المضادة المحافظة عـلى ثقـة الشعب في قدرة الحكومة على توفير مستويات كافية من الأمـن. ومـن المهـم بالتالي عدم السماح للعدو بمهاجمة الذين يساندون الحكومة. فـالخوف عامـل مهم في تحديد الجانب الذي سيدعمه الشعب في حال أي حرب أهلية.

وبالمثل في العراق، إذا لم توفر قوات سلطة التحـالف المؤقتـة مـستويات كافية من الأمن، فسيكون من المستحيل حينـذاك المحافظـة عـلى الـدعم مـن الشعب العراقي فترة طويلة. وحالياً، يعتقد الشعب العراقي جازماً أن الأمن المتوافر غير كاف. كما أن فشل القوات الأمريكية في مساعدة رجـال الـشرطة العراقيين الـذين تعرضـوا للهجـوم في الفلوجـة في شـباط/ فبرايـر 2004 لا يشجع كثيراً المتطوعين العراقيين الجدد في صفوف الشرطة والجيش.

ومازالت المحافظة على الأمن الكافي في العراق حتـى الآن لغـزاً محـيراً. ومن المرجح أن يتدهور الوضع الأمني أكثر مـع تـسليم القـوات الأمريكيـة المسؤوليات الأمنيـة إلى الـشرطة والجـيش العـراقيين في 30 حزيـران/ يونيـو 2004. وسيكون هناك خطـر حقيقـي حينئـذ مـن انهيـار العمليـة الـسياسية برمتها، وسيواجه العراق في هذه الحالة حرباً أهلية.

معركة المعلومات

يتمثل تـأثير الاتـصالات العالميـة الفائقـة الـسرعة في النجـاح بـضغط المستويات الاستراتيجية، والعملياتية، والتكتيكية للقيادة؛ وينطبق ذلك عـلى إعادة الإعمار بعد الصراع وسـيناريوهات بنـاء الدولـة كانطباقـه عـلى حالـة الحرب العامة.

يمكن لأي حادث يجري على سطح الكـرة الأرضـية أن يُبـث حيـاً إلى أنحاء العالم، فيـؤدي رد الفعـل الـدولي بالتـالي إلى التـأثير مبـاشرة في العمـر السياسي للاستراتيجية المتبعة. وبذلك، فـإن تفـادي الإضرار بـسمعة المهمـة أصبح يحتل أهمية متزايدة كأحد عناصر الوظيفة القيادية اليوم.

وُصفت حرب البوسنة بأنها حرب معلومـات وتـضليل. حـرب تـدور رحاها من أجل كسب التعاطف العالمي. وفي هذه الحرب، كثيراً مـا تلاعبـت أبواق دعاية شخوصها الرئيسية بالإعلام نفسه. ويتحمل فشل الأمم المتحدة في كسب معركة المعلومات جزءاً من المسؤولية عن انهيار مهمة الأمم المتحدة في البلقان.

وثمة خطر اليوم من تكرار الحالة نفسها في العراق. ولحسن الحظ، عـلى الرغم من أنه قد أرسيت أسس حرية التعبير في العراق، فقد اتضح أنها سلاح ذو حدين. فالتغطية الإعلامية لأحداث العراق من قبل الكثير مـن الوسـائل الإعلامية العربية والإسلامية كانت معادية للأمريكيين. وفـشل الأمـريكيين في تبرير سياساتهم وأعمالهم الكلية في العراق، ليس فقـط في أذهـان الـشعب

العراقي وحده، بل وفي أذهان ملايين المسلمين حول العالم، جعلهم قاب قوسين أو أدنى من خطر خسارة معركة المعلومات الأوسع في الحرب ضد الإرهاب.

ومما يبعث على القلق بخاصة أن جلّ المسلمين يؤمنون إيماناً قوياً الآن برسائل الدعاية الإعلامية الصادرة من الجماعات الإسلامية المتطرفة. وقد تدّعي سلطة التحالف المؤقتة اليوم أنها تفوز بالمعركة التكتيكية ضد المنشقين على المستوى العسكري، لكنها إذا خسرت معركة المعلومات على المستوى الاستراتيجي، فلن يكون لذلك التقدم أي معنى.

دور الأمم المتحدة

لعل إحدى طرق إصلاح ما يبدو – حتى وقت كتابة هذه المحاضرة – وضعاً سياسياً متدهوراً في العراق تتمثل بأن تلعب الأمم المتحدة دوراً أنشط في نقل السلطة وإجراء الانتخابات. لكن هذا الأمر قد يبدو عسيراً بعد أن تعرّض مبنى الأمم المتحدة في بغداد للتفجير في آب/ أغسطس 2003، وانسحاب الأمم المتحدة من العراق عقب ذلك الحادث. لكن مع ذلك، نجحت الأمم المتحدة في نقل السلطة في أماكن أخرى من العالم، مثل كمبوديا وناميبيا وجواتيمالا، وتيمور الشرقية.

للحد من تعرض العاملين في الأمم المتحدة للخطر في العراق، يمكن أن تعمل الأمم المتحدة بموجب ترتيبات الفصل الثامن، مع إمكانية إشراك جامعة الدول العربية. ومن الواضح أنه ستستدعي الحاجة إلى قوات سلطة

التحالف المؤقتة، بمن فيهم الأمريكيون، للمحافظة على وجود أمني لبعض الوقت في العراق. وستكون هناك حاجة إليهم أيضاً للاستمرار بتوفير برامج التدريب المدنية والعسكرية، إضافة إلى مستوى التمويل المخطط له مسبقاً. ولمحاسن المصادفات، فقد كان الجيش الأردني قد شرع سلفاً في تدريب ضباط الجيش العراقي الجديد. وتمكن ممارسة ضغط أكبر على الدول العربية المجاورة الأخرى مثل سلطنة عُمان لتأخذ على عاتقها تقديم التزامات مماثلة بإعادة إعمار العراق.

لعل أهم ما في الأمر أن العملية برمّتها يجب أن تكون تحت رعاية الأمم المتحدة، بغض النظر عن تبعية القوات المنتشرة على الأرض. وبهذه الطريقة، سيكون المجتمع الدولي قاطبة، وليس التحالف وحده، الذي هو قوة غازية، الجهة التي ستضفي الشرعية الأخلاقية والقانونية على وجود القوات الأجنبية في العراق.

ويجب أن يبدأ المجتمع الدولي في التطلع مرة أخرى إلى الأمم المتحدة كآلية رئيسية لتحقيق السلام والأمن في العالم اليوم. فميثاق الأمم المتحدة، الذي كتبه عام 1945 جيل من الناس الذين عايشوا حربين عالميتين، يستند إلى مبدأ المساواة في السيادة بين كل الدول. ومن حيث المبدأ، يجب على الأعضاء تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مع أن الميثاق لا ينص على ما يلغي الحق الأساسي في الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس.

لكن منذ انتهاء الحرب الباردة، أصبح من المقبول عموماً أيضاً أن يتم التدخل العسكري في ظروف أخرى غير الدفاع عن النفس. إذ يمكن أن يتم

هذا التدخل حيثما تعرضت حقوق الإنسان لإساءة بالغة، أو دعت الحاجة الماسة إلى تقديم مساعدات إنسانية، أو حين يحمل أي نزاع محلي في طياته إمكانية زعزعة الاستقرار في منطقة ما.

واتضح بعد أحداث 11 سبتمبر أن المجتمع الدولي أخذ يدرك التهديدات المختلفة التي يواجهها، وأن هذه التهديدات تتطلب استجابات مختلفة أيضاً. وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، مؤخراً أنه لا يمكن مجابهة الإرهاب إلا باتخاذ فعل استباقي، وهو بذلك يتفق مع الرئيس بوش. لكنه أضاف أنه ما بقيت الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية العليا المسؤولة عن السلام والأمن، فإن لهذه المنظمة وحدها الحق بمنح التفويض اللازم لعمل عسكري. ويضمن هذا التفويض أيضاً ألا يصبح التدخل العسكري، سواء لدعم السلام أو لأسباب إنسانية، لبوساً لإمبريالية جديدة.

لذلك، وبدلاً من مواصلة انتقاد الأمم المتحدة، التي هي في نهاية الأمر انعكاس للإرادة السياسية الدولية، يجب أن نقر بأنه خلال نصف قرن أو أكثر من تاريخ الأمم المتحدة حافظت على أرواح ملايين البشر وحسّنت معيشتها. وفي ظل الظروف الصحيحة، يمكنها فعل ذلك من جديد. وإذا ما عانت المنظمة من جراء الإخفاقات، فإن معالجتها تقع على عاتقنا نحن.

كما يجب فوق كل اعتبار ألا تسعى الدول بمفردها إلى العمل خارج إطار سلطة الأمم المتحدة. وإذا فعلت ذلك، فهي تشكل سابقة خطيرة وتحذو الدول الأخرى حذوها. وهذا هو ما تكتشفه الولايات المتحدة الأمريكية في العراق اليوم؛ أي أن التكاليف بالأموال والأرواح باهظة جداً، وهي حقيقة أقرّها كل من وزيرَي الخارجية الأمريكية.

تفويض الأمم المتحدة

بينما تتضح ضرورة أن يخلو أي تفويض يمنح للأمم المتحدة من الغموض، تبقى ضرورة العناية أيضاً بتحديد قيود المهمة في ذلك التفويض أقل وضوحاً. وعلى المستوى الدولي، هناك ميل إلى التركيز أكثر على الإنجازات المرجوة من مهمة مستقبلية ما، لأن الساسة يستجيبون غالباً لمناشدات ناخبيهم العاجلة باتخاذ إجراء فوري، بدلاً من معالجة القضايا الأشمل التي تتحكم في الأزمة على المدى البعيد.

غالباً ما تم التصديق على قرارات متناقضة لمجلس الأمن استجابة للوضع المتغير على الأرض في البوسنة. ونتيجة للافتقار إلى الوضوح في التفويض الذي انطوى عليه القرار، فقد فشلت قوة الأمم المتحدة للحماية غالباً في إنجاز ما كان متوقعاً منها. والظاهر أنه لم يتم بعد استيعاب أنه لا يمكن لقوات حفظ السلام إنجاز أهداف قتالية في الحرب، كالدفاع عن الأرض، أو حماية السكان المدنيين، أو فرض سلام عادل.

ولو حاولت الأمم المتحدة إنجاز أي من تلك المهمات، لاستحال عليها تحقيق هدفها الأساسي المتمثل بتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية لنحو 2.7 مليون شخص من شعب البوسنة الذين كانت حياتهم تعتمد على تلك المساعدات. ولكان من المحتمل أيضاً أن تتعرض المهمة كلها لخطر الانهيار بالطريقة نفسها التي حدثت لمهمة الأمم المتحدة في الصومال عام 1993، حين تورطت بعثة حفظ السلام، التي كانت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، في الحرب هناك. إذ لا يمكن للمرء التوجه إلى الحرب في مركبات مطلية بالأبيض.

ولذلك، إذا ما كانت الأمم المتحدة ستمنح تفويضاً لتولي مسؤولية الانتخابات ونقل السلطة في العراق، فإنه يجب عند التصديق على القرارات ذات الصلة أن تكون هناك أولاً قيود محددة لهذه المهمة يضعها مجلس الأمن. ويجب أن يكون مفهوماً بوضوح أن الأمم المتحدة لن تعمل في العراق إلا بموافقة الشعب العراقي ودعمه الشامل. والأهم من كل شيء أنه يجب توضيح أن بعثة الأمم المتحدة لن تحاول القيام بمهمات لا يمكن في الواقع تحقيقها إلا بقوة عسكرية وقدرات قتالية.

الخاتمة

أياً كان السيناريو الذي سيبرز في العراق أخيراً، يجب أن يقوم على ما يريده الشعب لا على ما تفرضه القوة العسكرية. ويجب على الشعب العراقي خلق البيئة الحميدة في بلاده، الكافية لجذب الاستثمار الدولي. ولهذا الأمر أهمية خاصة لأنه ستبقى هناك حاجة إلى وجود مستمر لوكالات غربية ومنظمات تجارية، لبعض الوقت، من أجل المساعدة في إعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته 30 سنة من سوء الحكم البعثي، وعقوبات الأمم المتحدة، والحرب الأخيرة وما بعدها.

إن هدف الرئيس بوش المتمثل في جعل العالم مكاناً أفضل وأكثر أماناً جدير بالثناء جداً. لكن من الواضح أنه قبل التمكن من تحقيق أهدافه الأشمل، يجب أن تخضع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية إلى المزيد من التغيير، وبخاصة في الشرق الأوسط. ومن حسن الحظ أنه ثمة دلائل تشير إلى أن هذه التغييرات قد بدأت في الحدوث:

- أولاً، بدأت الأفكار المنطقية العملية تحل بالتدريج محل عقيدة المحافظين الجدد، وذلك بفعل الأحداث الجارية على أرض العراق وفي أنحاء أخرى من العالم.

- ثانياً، بدأ الشعب الأمريكي يعي أن المبررات التي استخدمها الرئيس بوش لشن الحرب في العراق مبالغ فيها أو خاطئة تماماً. ومن غير المرجح أن يسمح الأمريكيون مرة أخرى بتعريض شبانهم وشاباتهم للخطر بهذا الشكل.

- ثالثاً، من المشكوك فيه أن تكون لدى الجيش الأمريكي القدرة على القيام بعملية أخرى بحجم عملية حرية العراق وطبيعتها. فالجيش الأمريكي الغازي في العراق تشكّل من 40٪ من الحرس الوطني الذي بقي الكثير من أفراده في العراق كقوات احتلال لأكثر من سنة. ونتيجة لذلك، ترك الكثيرون منهم الحرس الوطني، ولن يعودوا إليه أبداً.

- رابعاً، من المشكوك فيه أيضاً أن يتحمل الاقتصاد الأمريكي دفع فاتورة مثل هذه العملية الكبيرة الحجم مرة أخرى، وبخاصة أن الموازنة تعاني الآن عجزاً كبيراً.

وهكذا من المستبعد جداً، في المستقبل القريب على الأقل، أن تفكر الولايات المتحدة الأمريكية في غزو دولة أخرى كالعراق. ومن المحتمل الآن أن يشتمل أي تدخل عسكري في الخارج على الأمم المتحدة.

وبالنسبة للحرب ضد الإرهاب العالمي، تشهد الولايات المتحدة الأمريكية إقراراً واسع النطاق اليوم بأن الفشل في تحقيق الاستقرار الإقليمي

في الشرق الأوسط سيسفر عن المزيد من الهجمات الإرهابية في أنحاء العالم. كما أخذ الوعي يتزايد بأن الشرط الأساسي للنجاح في الحرب ضد الإرهاب، على المستوى الاستراتيجي العالمي، هو كسب ودّ شعوب العالم الإسلامية وثقتها. وأما حجر الرحى في ذلك فهو التوصل إلى نهاية عادلة ومنصفة للصراع العربي - الإسرائيلي؛ وبالمحصلة، سحب الوجود العسكري الأمريكي من العراق وأفغانستان.

وكما قال الرئيس هاري ترومان ذات مرة: «الطريق إلى السلام طويلة، وشاقة، وباهظة الثمن. لكن من لا يرغب في دفع ذلك الثمن، عليه أن يكون مستعداً لدفع ثمن الحرب». ونتيجة للتجربة في العراق، من غير المرجح أن يكون الغرب مستعداً جداً لدفع ثمن الحرب الباهظ من جديد. وهذا هو الأمل بالمستقبل.

الهوامش

1. من خطاب الرئيس بوش في ويست بوينت، بتاريخ 1 حزيران/ يونيو 2002.
2. من خطاب الرئيس بوش إلى الأمة، بتاريخ 7 أيلول/ سبتمبر 2003.
3. رئيس الوزراء البريطاني، طوني بلير، في خطابه إلى المعهد الملكي المتحد للخدمات RUSI، بمناسبة العيد الخمسين لتأسيس الناتو.
4. المصدر السابق.
5. من خطاب الجنرال جاكسون إلى فيلق بلاندفورد Blandford البريطاني عام 2000.
6. من خطاب الرئيس بوش إلى الأمة، بتاريخ 7 أيلول/ سبتمبر 2003.



الجنرال السير مايكل روز

الجنرال السير مايكل روز هو زميل فخري في كليّته وأحد كبار زملاء البحوث المشاركين في جامعة كينج بلندن (معهد السياسة الدولية). حصل عام 1999 على شهادة الدكتوراه الفخرية في الآداب من جامعة نوتنجهام.

تلقى تعليمه في كلية شيلتينهام، وجامعتي السوربون والقديس إدموند هول أكسفورد (فلسفة العلوم السياسية وعلم الاقتصاد).

التحق الجنرال روز بقوات الاحتياط عام 1957، وكلّف بمهام ضابط نظامي في حرس كولدستريم عام 1964. وخدم في ألمانيا والشرق الأوسط قبل التحاقه عام 1968 بالفوج الثاني والعشرين الخاص التابع لسلاح الجو. وبعد التحاقه بكلية الأركان، كيمبرلي، عيّن برتبة عميد في لواء المظليين السادس عشر، ليستلم بعدها قيادة السرب G من الفوج الثاني والعشرين الخاص التابع لسلاح الجو؛ وهي المرحلة التي شهد فيها الخدمة الفعلية في الشرقين الأوسط والأدنى.

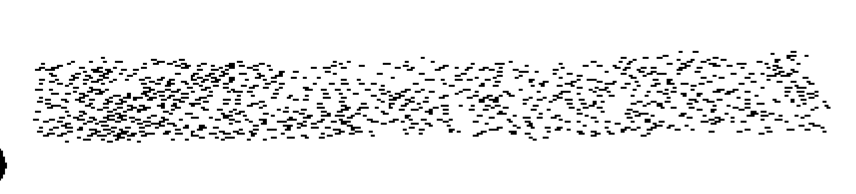
التحق الجنرال روز بالكلية الملكية للدراسات الدفاعية عام 1986. وأصبح قائد مدرسة المشاة منذ كانون الثاني/ يناير 1987 إلى أيار/ مايو 1988. وعيّن مديراً للقوات الخاصة، إلى أن تسلم في أيلول/ سبتمبر 1989 قيادة المقاطعة الشمالية الشرقية وفرقة المشاة الثانية. ثم أصبح قائد كلية الأركان، كيمبرلي، في أيلول/ سبتمبر 1991. وأصبح قائد جيش الميدان البريطاني والقوات البرية البريطانية، والمفتش العام للجيش الإقليمي من

نيسان/ إبريل 1993 إلى كانون الثاني/ يناير 1994، حيث استلم منصب قائد قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك. وعيّن في كانون الثاني/ يناير 1995 في مجلس قيادة الجيش بصفة رئيس الإدارة. وكان مُحاضراً في كلية كيرمت روزفيلت بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1997.

قُلد الجنرال روز الأوسمة التالية: ضابط بالإمبراطورية البريطانية (OBE) عام 1978، وقائد بالإمبراطورية البريطانية (CBE) عام 1986، وقائد بمرتبة فارس (KCB) عام 1994. كما منح وسام الملكة للبسالة (QGM) عام 1981، ووسام التميّز (DSO) عام 1995.

تقاعد من الجيش في أيلول/ سبتمبر 1997، مع أنه احتفظ برتبة الكولونيل الثامن والعشرين في حرس كولدستريم. ومنذ تقاعده من الجيش، كتب الكثير من المحاضرات عن حفظ السلام والزعامة، وألقى الكثير من المحاضرات عنها أمام شرائح متنوعة من الجمهور في أنحاء العالم، ومن بينها: كلية وارتون للأعمال، ومجلس العلاقات الأجنبية والنادي الوطني للصحافة في واشنطن. وقام بنشر كتابه، الذي يتناول فيه تجاربه وخبراته في البوسنة بعنوان **القتال من أجل السلام** Fighting for Peace، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1998.

كُلّف بالكتابة في عدد واسع من الصحف الوطنية البريطانية، بما فيها: ذي تايمز، صنداي تايمز، ديلي تلجراف، ديلي ميل. كما أنه يظهر على شاشة التلفاز في قناة الأخبار الرابعة Channel 4 News وبرنامج HardTalk. إضافة إلى ذلك، هو مدير لإحدى الشركات العاملة في المجالات الأمنية، وهي مجموعة Control Risks Group، وقد أمضى وقتاً وهو يسافر إلى العراق لصالح تلك الشركة.



صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي
د. جمال سند السويدي
اللواء الركن حيي جمعة الهاملي
سعادة السفير خليفة شاهين المرر
د. سعيد حارب المهيري
سعادة سيف بن هاشل المسكري
د. عبدالخالق عبدالله
سعادة عبدالله بشارة
د. فاطمة سعيد الشامسي
د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جويسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي
بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:
من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدويت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة:
المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان و ميكي ريسي و سوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:
تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية:
الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون
لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي" بين تقرير
التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي:
دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية - العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية: دراسة حالة كلية العلوم
الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سامور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل صناعة النفط العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

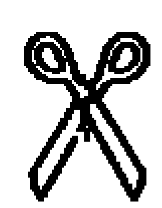
د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه
دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز



قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المـدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤســسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية

ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.





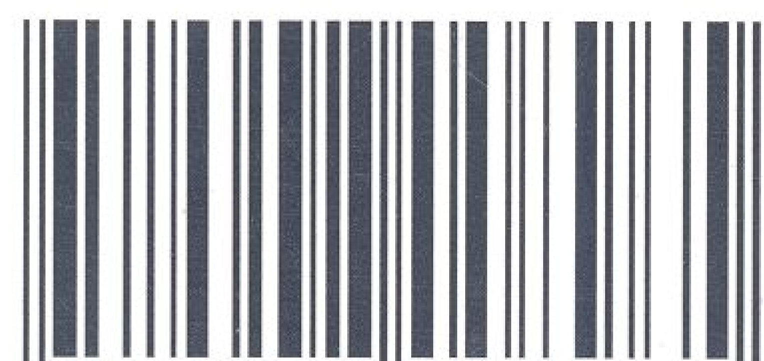


مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-896-0



9 789948 008965